

Distr.: General
7 July 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، ٢٦ حزيران/يونيه - ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالته المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/525) أن أعضاء المجلس قرروا إيفاد بعثة إلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وقد أوفدت البعثة في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويرد بيان اختصاصاتها وتكوينها في المرفق.

٢ - وقد غادرت البعثة نيويورك في ٢٦ حزيران/يونيه وزارت غينيا - بيساو (٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه) ونيجيريا (٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه) وغانا (٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه) وكوت ديفوار (٣٠ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه). وكان من المقرر أن تزور البعثة ليبريا في ٢ تموز/يوليه، ولكن بسبب الصراع الدائر في ذلك الحين في البلد اتجهت البعثة بدلا من ذلك إلى أكرا حيث تجمعت الأطراف المشتركة في محادثات السلام الليبرية التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ثم زارت البعثة غينيا (٢ و ٣ تموز/يوليه) وسيراليون (٣ و ٤ تموز/يوليه).

ثانيا - موجز

٣ - أوفدت بعثة مجلس الأمن في وقت بدا فيه الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية مُزعزعا على وجه الخصوص. ورغم أن سيراليون كانت أكثر استقرارا بكثير مما كانت وقت البعثة السابقة التي أوفدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فقد تدهور الوضع في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية الأخرى تدهورا خطيرا. فقد كانت كوت ديفوار، بعد أن خرجت مؤخرا من دائرة صراع، تناضل ضد التحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي للسلام؛ وكانت غينيا - بيساو، رغم السلام الذي بدا فيها، عرضة لخطر أن



تسقط ثانية في هوة الصراع مع تأجيل الانتخابات التشريعية، والتهديدات التي تعرضت لها الحريات الديمقراطية وكبح انبعاث النمو الاقتصادي، واغتصاب سلطات الجمعية الوطنية؛ والأخطر من ذلك أن الصراع قد اشتد في ليبيريا، حيث دار القتال في شوارع مونروفيا وقتل مئات المدنيين حتى في الوقت الذي كانت تُجرى فيه محادثات السلام. وركزت البعثة لذلك على دعم الجهود الرامية إلى تحسين الوضع في تلك البلدان الثلاثة.

٤ - وفي غينيا - بيساو، حدد الرئيس كومبا يالا يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موعداً لإجراء الانتخابات ورحب بإشراف مراقبين دوليين عليها. ولكنه لم يعلن أي التزامات بشأن إعادة الحريات الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان. ومن المهم لذلك أن يرصد المجلس الوضع عن كثب وأن يواصل الضغط على الحكومة لإحراز تقدم فيما يتصل بالحكم الرشيد. فإحراز تقدم في هذا الصدد سيكون بمثابة العامل الذي يساعد المجتمع الدولي على تقديم العون إلى غينيا - بيساو.

٥ - وكوت ديفوار لديها خريطة طريق واضحة لتحقيق السلام، هي اتفاق ليناس - ماركوسي. وقد اتفق الرئيس لوران غباغبو مع البعثة في أن الاتفاق هو السبيل الصالح للمضي قدماً وينبغي تنفيذه بالكامل. وشددت البعثة أيضاً على هذه الرسالة، بقدر من النجاح، مع القوات الجديدة، التي كانت تهدد وقت زيارة البعثة بسحب تعاونها فيما يتصل باتفاق ليناس - ماركوسي. ويتعين على المجلس أن يرصد حالياً عن كثب تنفيذ أحكام اتفاق ليناس - ماركوسي غير المنفذة بعد، ومن بينها التعيينات الوزارية فضلاً عن التحديات الأخرى التي قامت البعثة بتشجيع الحكومة على معالجتها، وخاصة تسريح الميليشيات، واعتماد قانون للعفو، والتعجيل بترع السلاح وإعادة الإدماج.

٦ - ولم تتدخل البعثة عمداً في محادثات السلام الليبرية التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولكنها حثت بشدة جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار والمشاركة بإخلاص في المفاوضات والسماح بعودة وكالات المساعدة الإنسانية. وادعت حكومة ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا أنها ترغب أيضاً في السلام وستعود إلى مائدة التفاوض. إلا أن البعثة لاحظت أن الاختلافات الكبيرة بين مطالبها التفاوضية قد يجعل من التوصل إلى حلول توفيقية مقبولة أمراً صعباً. وأكبرت البعثة الوحدة والحماس اللذين اتسمت بهما نداءات المجتمع المدني الليبري والأحزاب السياسية من أجل الحصول على مساعدة دولية، سواء كانت معونة إنسانية أو قوة دولية لتحقيق الاستقرار، وتأمل بقوة أن يستجيب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بسرعة لتلك النداءات.

٧ - واستمعت البعثة أثناء زيارتها إلى رسالة اتسمت باتساق شديد فيما يتعلق بأسباب الصراع في المنطقة دون الإقليمية، ومن بينها انتشار الفقر وسوء الحكم وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفقات المرتزقة عبر الحدود. وثمة حاجة واضحة لاتخاذ إجراء دولي لمعالجة هذه المشاكل وغيرها من المشاكل المستمرة في المنطقة دون الإقليمية، من بينها عدم احترام حقوق الإنسان، ومعاملة اللاجئين، واستخدام الأطفال كجنود، والمسائل المتعلقة بوصول المعونة الإنسانية، وهي مشاكل تكرر تحديدها ولكن لم يتم التصدي لها بعد بإصرار سياسي كاف أو بموارد كافية. وتوصي البعثة بتعزيز المساعدة المقدمة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى المبادرات دون الإقليمية.

ثالثا - أنشطة البعثة واستنتاجاتها

غينيا - بيساو

٨ - زارت البعثة غينيا - بيساو في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرد في المرفق تكوين بعثة الفريق الاستشاري المخصص واختصاصاتها. وقد أوفدت البعثة في أعقاب البيان الرئاسي المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/8) الذي ناشد فيه مجلس الأمن رئيس حكومة غينيا - بيساو القيام بتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في الوقت المناسب وبصورة فعالة؛ وكفالة إجراء هذه الانتخابات بطريقة شفافة وموثوق بها؛ وإصدار الدستور الجديد؛ وانتخاب رئيس المحكمة العليا ونائبه على النحو الواجب بدون مزيد من الإبطاء؛ وتيسير إجراء حوار بناء مع المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز؛ وتأييد نهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو تأييدا كاملا؛ واتخاذ التدابير الضرورية لتحسين حالة حقوق الإنسان والحريات المدنية.

٩ - واستمعت البعثة إلى إحاطات من ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام ومن كبار الموظفين في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري، من بينهم ممثل لصندوق النقد الدولي. وأبلغت بأن النظامين المدرسي والصحي في البلد يؤديان وظائفهما بالكاد: فنحو ٦٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة غير منتظمين في المدارس، كما تعيش نسبة ٨٨ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم. ويمثل انتشار البطالة، وخاصة بين الشباب، تهديدا محتملا في الأجل الطويل للسلام والاستقرار. وأشار فيما يتصل بالوضع الاقتصادي إلى أن غينيا - بيساو شهدت انخفاضا في

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، ووُصف الوضع المالي بأنه وضع يندر بكارثته نظرا لأن الإيرادات الحكومية محدودة للغاية.

١٠ - والتقت البعثة مرتين بالرئيس يالا والتقت برئيس الوزراء وعدد من الوزراء الآخرين. وأهابت بالحكومة أن تنفذ التدابير التي حددها المجلس في بيانه المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأكدت البعثة رغبة المجتمع الدولي القوية في زيادة المساعدة المقدمة إلى غينيا - بيساو ولكنها حذرت من أن هذا يتوقف على قيام الحكومة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الترتيب المتعلق بنهج الشراكة الذي اقترحه الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتتوقع الشراكة إبرام اتفاق يكون بموجبه تقديم المساعدة مرهونا بما تتخذه الحكومة من تدابير سياسية ودستورية وبخطط العمل المعدة للتصدي للاحتياجات الإنمائية للبلد على كل من المدى القصير والمدى الطويل على السواء.

١١ - وأكد الرئيس وعدد من الوزراء أن الوضع في البلد لا يزال سلميا بفضل ما تبذله الحكومة من جهود. وأبلغت البعثة بأن أحزاب المعارضة و"غيرها من الجهات المخترضة"، التي اختلست أموالا عامة وترغب في شن حملات انتخابية اعتمادا على هذه الحصائل، تقوم بنشر قدر كبير من المعلومات المغلوطة. وأعرب الرئيس عن استعداده لعقد انتخابات برلمانية ولكنه شدد على أن التمويل الدولي يمثل شرطا مسبقا في هذا الصدد.

١٢ - وفي اجتماع مع رئيس أركان القوات المسلحة في غينيا - بيساو، رحبت البعثة بما أعلنته القوات المسلحة لغينيا - بيساو من تأكيدات بعدم التدخل في العملية السياسية. وأشار رئيس الأركان إلى أن الجيش يحافظ بثبات على ولائه للسلطة الشرعية الدستورية رغم أن القوات تعاني من نقص في الإمدادات وتأخيرات طويلة في دفع الأجور. وشجعت البعثة القوات المسلحة على مواصلة الجهود الرامية إلى جمع مزيد من الأسلحة الصغيرة التي يجري تداولها في البلد بأعداد تدعو إلى القلق.

١٣ - واجتمعت البعثة بعدد من قادة المجتمع المدني والأحزاب السياسية وممثلي السلك الدبلوماسي في غينيا - بيساو. وأكد معظم المحاورين على الأهمية الحاسمة لإصدار دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للمحكمة العليا ونائب جديد لرئيسها. فقد اختار الرئيس من يشغلان المنصب حاليا، في حين أنه وفقا للقانون الحالي، الذي أقرته الجمعية الوطنية عندما كان الرئيس يالا عضوا في الهيئة، ينبغي شغل المنصبين عن طريق انتخابات تجرى بين قضاة المحكمة العليا. وأعرب عن القلق لقيام الرئيس يالا، منذ حل الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وتعيين حكومة "انتقالية"، بزيادة سلطاته زيادة كبيرة على حساب جميع الفروع الأخرى للحكومة، وإضعاف السلطة القضائية إضعافا شديدا.

١٤ - وأبلغت البعثة أيضا أن قوات الأمن ترتكب باستمرار أعمال ترويع واضطهاد جسيمة ضد أحزاب المعارضة السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وشدد على أهمية قيام الحكومة بكفالة الحريات المدنية وحقوق الإنسان. وقدم عدد من الأحزاب السياسية اقتراحا بإنشاء حكومة توافق وطني لفترة انتقالية تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ذات مصداقية.

١٥ - والتقى أعضاء البعثة بممثلي اللجنة الانتخابية الوطنية وزاروا مقرها. وأشار المسؤولون في اللجنة إلى استحالة إجراء انتخابات في تموز/يوليه، على النحو المقرر، وذلك لأسباب فنية. ومع ذلك فإنه تجري حاليا عملية استكمال مسبق لبطاقات الناخبين المدرجين بالفعل على القوائم واستنساخ وثائق تسجيل الناخبين.

١٦ - بيد أن بعض محوري البعثة لاحظوا أن الانتخابات في حد ذاتها ليست الحل الكامل ولا أدل على ذلك من أن جمعية وطنية جديدة يمكن أن يحلها الرئيس مثلما حدث مع الجمعية التي سبقتها. وعلمت البعثة أن المجتمع المدني في غينيا - بيساو يعقد آمالا كبيرة على أن تسفر زيارة البعثة عن إجراءات ملموسة تتخذها الحكومة لتحسين الحالة في البلد. وقد أثارت قلق أعضاء البعثة المخاوف التي أبدت لها بشأن احتمال حدوث موجة جديدة من القمع بعد مغادرة البعثة البلد. وقد طلب أعضاء البعثة من ممثل الأمين العام أن يطلعهم أولا بأول على أي مستجدات في هذا الصدد.

١٧ - وذكرت البعثة للرئيس يالا في اجتماع ثان عقده معه أنها تعتقد أنه لا بد من تحديد موعد للانتخابات واتخاذ خطوات ملموسة تثبت مصداقية العملية المؤدية إلى إجراء تلك الانتخابات وتكفل إجراءها في أجواء من الحرية والمصداقية. ويتعين على الحكومة أن تثبت، بالتوازي مع ذلك، التزامها بدعم سيادة القانون وتشجيع الحريات المدنية وحرية الصحافة، وتفادي اضطهاد الأحزاب السياسية، واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها. وشددت البعثة على ضرورة توافر هذه البوادر لتتسنى استعادة ثقة المجتمع الدولي كاملة في عملية إحلال الديمقراطية في البلد باعتبارها أساس الشراكة بين غينيا - بيساو والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة. وكان الحوار الذي أجرته البعثة بشأن المسائل التي أثارها صريحا ووديا.

١٨ - وأبلغ الرئيس البعثة أنه قرر أن يكون موعد الانتخابات هو ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأنه يرحب بحضور مراقبين دوليين هذه الانتخابات. وقال إنه سيحترم نتائج الانتخابات وسيلتزم بها. وقد أعلن رسميا عن موعد إجراء الانتخابات بعد فترة وجيزة من مغادرة البعثة للبلد. وذكر الرئيس، فيما يتعلق بانتخاب رئيس ونائب رئيس المحكمة العليا، أن الجمعية الوطنية الجديدة هي الجهة التي سيعهد إليها بتطبيق القانون في هذا الشأن. وقال

إنه سيكون من مسؤولية الجمعية أيضا أن تبت في الدستور، موضحا أنه رفض إصدار مشروع الدستور الحالي لأن الجمعية استخدمته لتحفظ لنفسها بعض السلطات، كاختيار رئيس أركان القوات المسلحة. وأضاف قائلا إن الجمعية الجديدة هي التي ستنتظر في مسألة الدستور. وإذا ما عارضت وجهات نظره بشأن الدستور، فسينظم استفتاء يحسم ما إن كان يتعين اختيار نظام رئاسي أو شبه رئاسي. ومما حد من تفاؤل البعثة أنها لم تتلق أي رد جوهري على بعض الشواغل التي أثارها بشأن ضرورة تحسين حالة الحريات المدنية وحقوق الإنسان.

١٩ - وقد قدم أفراد البعثة، بعد أن غادروا غينيا - بيساو، تقريرا عن نتائج اجتماعهم مع الرئيس بالالا إلى كل من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس الغاني أغيكوم كوفور، في أكرا، والأمين التنفيذي للجماعة، السيد محمد بن شبناس، في أبوجا. وقد ذكرنا للبعثة أن الجماعة تشجع الحكومة بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حرية ومصادقية الانتخابات المزمع إجراؤها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتعتزم الجماعة إفاد مراقبين لحضور الانتخابات. وقد أشير في هذا الصدد إلى أهمية التصدي لمستويات الفقر الرهيبة في البلد، وإلى أن الجماعة تعتزم أن توفد بعثة مجلس حكماء إلى البلد.

الملاحظات والتوصيات

٢٠ - كان الانطباع العام الذي خرجت به البعثة أن غينيا - بيساو تحاصرها أزمة اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية عميقة. ومن ثم فإن بعثة الأمم المتحدة إلى غينيا - بيساو، التي أنشئت في عام ١٩٩٩ للقيام بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، تجد نفسها مضطرة باطراد إلى أن تقوم بدور وقائي للحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد. وهناك مخاوف من أن يؤدي تصاعد التوترات والسخط العام إلى حدوث قلاقل شعبية، بل واندلاع حرب أهلية. وينبغي عدم استبعاد حدوث ذلك في ظل ما يقال عن تدني مستويات الجنود وغياب الضمير المهني لديهم وعدم تلقيهم لأجورهم، إضافة إلى التوترات القائمة بين الضباط والجنود من مختلف الأصول الإثنية.

٢١ - وترحب البعثة بإعلان الرئيس بالالا اعتزامه إجراء الانتخابات في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. بيد أنه لا بد من استيفاء شروط أخرى، من بينها إجراء تنقيح كامل للقوائم الانتخابية الحالية وكفالة أن تقوم جميع الأحزاب بحملاتها بحرية، مع تساويها في إمكانية استعانتها بوسائل الإعلام. وتوصي البعثة مجلس الأمن بأن يرصد عن كثب التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ الخطوات الأخرى المبينة في البيان الرئاسي الصادر بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولهذا الغرض، ينبغي للمجلس أن يطلب إلى الأمين

العام أن يحيطه علما بنهاية تموز/يوليه بآخر ما جد من تطورات وأن يحيطه علما بانتظام بعد هذا التاريخ - أثناء فترة الانتخابات - بما تحرزه الحكومة من تقدم في هذا الصدد.

٢٢ - وبإعلان يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر موعدا للانتخابات البرلمانية، توصي اللجنة بأن يسارع المانحون بالنظر في تقديم المساعدة المالية والتقنية الكفيلة بالتحضير للانتخابات وإجرائها في موعدها. وينبغي أن يظل الاستمرار في تقديم هذه المساعدة مرهونا بقيام الحكومة بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة وموثوقة. وسيضطلع المراقبون الدوليون للانتخابات بدور هام، وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاستجابة بسرعة إذا طلبت الحكومة مددا بمراقبين.

٢٣ - ويجب على الحكومة الآن أن تتخذ على سبيل الاستعجال الإجراءات اللازمة لتنفيذ جميع الخطوات المبينة في البيان الرئاسي الصادر بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط على الحكومة في هذا المنحى. ومما يثير قلقا بالغاً لدى البعثة، أنه ما لم تسارع الحكومة باتخاذ هذه الإجراءات، وما لم يقدم في المستقبل القريب ما يكفي من المساعدة الموجهة توجيهها جيدا فمن المحتمل إلى حد كبير أن يسقط البلد مرة أخرى في هوة الصراع مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على شعب غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية.

٢٤ - وتعرب البعثة عن تقديرها البالغ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعاونها معها في الزيارة التي قامت بها إلى غينيا - بيساو، وتوصي بأن يواصل مجلس الأمن هذه المبادرات التعاونية مع الجماعة في مجال بناء السلام في البلدان التي خرجت من دائرة الصراعات.

كوت ديفوار

٢٥ - في أبوجا، ناقشت البعثة الحالة في كوت ديفوار مع الرئيس النيجيري أوليسيفون أوباسانجو ومع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل الخاص للجماعة لدى كوت ديفوار، راف أويشو. وتبادلت الآراء أيضا بشأن هذه المسألة مع رئيس الجماعة ووزير خارجية غانا في أكرا. وفي هذين الاجتماعين، أعرب للبعثة عن القلق من استمرار أنشطة الميليشيات المسلحة التي يقول البعض إن لها صلات بمسؤولين على أعلى المستويات في حكومة كوت ديفوار، ومن استمرار الأنباء عن اغتيال واختفاء أشخاص يشبه في أن لهم علاقات بالقوات الجديدة. وأعرب كبار المسؤولين في الجماعة أيضا عن قلقهم إزاء الأولويات الاقتصادية للحكومة، وبخاصة استمرارها في اقتناء أسلحة جديدة ومتطورة.

٢٦ - وأشار الأمين التنفيذي للجماعة إلى منجزات كبيرة تحققت منذ أن تولت حكومة المصالحة الوطنية مقاليد الحكم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣. فقد استمرت المناقشات في الجمعية الوطنية بشأن الأحكام الرئيسية لاتفاق ليناس - ماركوسي. غير أن حزب الرئيس غباغبو والجهة الشعبية الإيفوارية أعربا عن مشاعر عداوية واعتراضات تجاه بعض المسائل وبخاصة مسألة العفو عن أفراد معينين من القوات الجديدة. واستمعت البعثة في كامل أنحاء المنطقة، ومن بينها كوت ديفوار، إلى رأي مفاده أن التأخير في تعيين وزير الدفاع والأمن الوطني يحول على نحو خطير دون إحراز تقدم. وكان هناك توافق عام في الآراء مفاده أن احتمال الحد من التوترات في البلد سيظل ضعيفا إلى حين حل هذه المشكلة.

٢٧ - وشجع المحاورون المذكورون أعلاه وأعضاء لجنة الرصد البعثة تشجيعا قويا على أن تحت الرئيس لوران غباغبو وغيره من الشخصيات السياسية في كوت ديفوار على إحراز تقدم بشأن هذه المسائل وغيرها. وطلبوا من البعثة أن تنقل مشاعر القلق الشائعة بشأن تنامي المخاطر التي تهدد الإنفاذ الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي. وأعربوا عن استيائهم من عدم الحنكة السياسية الذي أبداه بعض الزعماء ممن صدرت عنهم ملاحظات مهيجّة، وخصوصا بالذكر في هذا الصدد رئيس الجمعية الوطنية الذي دعا مؤخرا موظفي الخدمة المدنية إلى تجاهل تعليمات الوزراء المنتسبين إلى القوات الجديدة. وشجع رؤساء الدول البعثة على أن تثير مع الرئيس غباغبو ضرورة أن تبذل الحكومة المزيد والمزيد لكبح أنشطة جماعات الشباب التي تتظاهر ضد الوزراء المنتسبين إلى أحزاب أخرى غير الجهة الشعبية الإيفوارية وأن تتخذ تدابير إضافية لرفع مستوى الثقة بين خصوم الأمم.

٢٨ - وأعرب المسؤولون في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن رأي مفاده أن بعثة الجماعة في كوت ديفوار أثبتت قدرة المنطقة دون الإقليمية على تسوية مشاكلها بنفسها إذا ما قدم إليها الدعم اللازم. وأعربوا عن تقديرهم لحكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لما قدمته لبعثة الجماعة من دعم مادي ومالي. وشددوا على ما تقوم به بعثة الجماعة من عمل فعال ومتسق بالتعاون مع القوات الفرنسية، وإن كانت تشتد حاجتها إلى مزيد من الموارد من المجتمع الدولي نظرا إلى أن تمويل بعثة الجماعة سينفذ بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٩ - وفي أبيدجان، اجتمعت البعثة مرتين مع الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سيدو ديبارا، وقادة القوات الجديدة. واجتمعت مع رئيس ومكتب الجمعية الوطنية وكبار ضباط القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وممثلي الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في كوت ديفوار. وتلقت البعثة أيضا إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار،

السيد ألبرت تيفودري، ومن فريق الأمم المتحدة القطري، ولجنة الرصد، وقائد القوات الفرنسية لعملية ليكورن، وقائد بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودبلوماسيين.

٣٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدرت القوات الجديدة بلاغا أعلنت فيه إنهاء مشاركتها في برنامج نزع السلاح وإغلاق جميع المعابر المؤدية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وأعلنت حالة الطوارئ. ومن الأسباب التي أوردتها تعليلا لذلك قيام عناصر مسلحة بمهاجمة الأمين العام للحركة الوطنية لكوت ديفوار ووزير الإعلام غيوم سورو في ٢٧ حزيران/يونيه أثناء زيارة رسمية قام بها لمجمع التلفزيون الوطني في أبيدجان في مايو - وهي جريمة لم تكن السلطات الإيفوارية قد حتمت أي جهة حتى لحظة زيارة البعثة، مسؤولية ارتكابها - وعدم توفير الأمن للوزراء، ورفض الرئيس غباغبو توزيع الحقائق الوزارية على نحو ما اتفق عليه في اتفاق ليناس - ماركوسي.

٣١ - وخلال اجتماعات البعثة في أبيدجان، أثارت البعثة مرارا عدد من المسائل المثيرة للقلق والتي يتعين اتخاذ إجراءات بشأنها. ومن بين هذه المسائل: تعيين وزير للدفاع ووزير للأمن الوطني، وحل الميليشيات المناصرة للحكومة، وتوفير نفس القدر من الأمن لجميع الوزراء أيا كانت الأحزاب التي ينتمون إليها، وسن قانون عفو يكفل الإفراج عن المعتقلين السياسيين وكذلك عودة المنفيين والمقاتلين السابقين، ومد الخدمات الحكومية وسلطة الدولة لتشمل المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، والتعجيل بتنفيذ برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج؛ وإنهاء أنشطة المرتزقة. وأعربت البعثة أيضا عن قلقها من التقارير التي تتحدث عن نفقات دفاعية كبيرة جديدة للحكومة، الأمر الذي تفسره بعض الأوساط، عن صواب أو خطأ، على أنه دليل على استعداد الحكومة لاستئناف المعارك في المستقبل، وهي نفقات تفتقر مصادر تمويلها إلى الشفافية.

٣٢ - وشددت البعثة لجميع الأطراف على أن التنفيذ الدقيق لاتفاقية ليناس - ماركوسي، بما يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥، هو المسار الوحيد الذي يرضى به المجتمع الدولي. وأي عودة إلى المعارك سيدينها المجتمع الدولي بشدة ويتخذ التدابير اللازمة ضد المسؤولين عنها. كما شددت البعثة لجميع محاورها على أهمية مواصلة الحوار، حتى وإن اشتد التوتر. وأكدت البعثة في اجتماعها مع ممثلي المجتمع المدني في كوت ديفوار على الأثر السلبي الذي تولده وسائل الإعلام التي تبث الحقد والكراهية.

٣٣ - كما أوضحت البعثة لجميع الأطراف أنه لن يسمح للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان بالإفلات من العقاب؛ وأن تجنيد الأطفال - خصوصا في غرب البلد - من الممارسات المقيتة التي ينبغي أن تتوقف؛ وأنه يجب إتاحة كل السبل لتقديم المساعدة

الإنسانية. وأبلغ قائد القوة التابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار البعثة أنه طرأ تحسن على الحالة في غرب البلد مؤخراً بحيث أصبح بإمكان وكالات المساعدة الإنسانية العمل هناك.

٣٤ - وأجاب الرئيس غباغبو عن عدة مسائل أثارها البعثة، فأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بوجوب تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي بالكامل، غير أنه أشار كذلك إلى أنه ملزم بدستور كوت ديفوار. ونفى أن تكون هناك أي "ميليشيات مسلحة" تعمل لحساب الحكومة، وأن الأمر يتعلق فقط بجماعات غير مسلحة من المواطنين. وبخصوص تعيين وزيرين، قال الرئيس غباغبو أنه في حالة توصل قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة إلى اتفاق بشأن ترشيح أشخاص لهذين المنصبين فإنه لن يتردد في تعيينهما. وأضاف أن الجماعات المسلحة غير الرسمية، وليست القوات الإيفوارية المسلحة، هي وحدها التي تجند الأطفال. وقال إن ثمة سنا أدنى ثابتة للتجنيد في قوات الجيش الوطني الإيفواري.

الملاحظات والتوصيات

٣٥ - تعترف البعثة بما أحرز من تقدم كبير في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي بفضل جهود الرئيس، ورئيس الوزراء، والحكومة الجديدة للمصالحة الوطنية، والقوى السياسية الأخرى. ورغم أن مسألة كوت ديفوار تظل مدعاة قلق كبير بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية وللمجتمع الدولي، فإن تحديد طرائق تنفيذ الاتفاق هو إلى حد كبير مسألة تخضع للنقاش الداخلي في كوت ديفوار.

٣٦ - ومع ذلك، لاحظت البعثة وجود توافق آراء قوي في المنطقة دون الإقليمية بين ممثلي المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً مفاده أن اتخاذ الرئيس غباغبو لإجراءات حاسمة بشأن عدد من المسائل الرئيسية أمر جوهري تجنباً لتزايد تدهور الأوضاع. وتشجع البعثة بقوة الرئيس وحكومته ومناصريه وجميع الأطراف في الاتفاق على اتخاذ الخطوات اللازمة حتى يُنفذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسب الخطة المرسومة. وفي هذا الصدد، تقترح البعثة أن تولي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار اهتماماً جدياً للدروس المستخلصة من تجربة مماثلة في سيراليون.

٣٧ - وتوصي البعثة بأن يولي مجلس الأمن اهتماماً متواصلاً لتنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٣١، لا سيما المتعلقة منها بتعيين وزير الدفاع والأمن الوطني وكفالة أمن جميع الوزراء الحكوميين. وتقترح أن يُطلع الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، بصفته رئيس لجنة الرصد، مجلس الأمن أولاً بأول على ما يحدث من تطورات في هذا الصدد. وتشجع البعثة جميع القوى السياسية على الالتزام علانية بالتنفيذ الدقيق لاتفاق

ليناس - ماركوسي بوصفه خريطة الطريق التي تفضي إلى المصالحة والسلام الدائم في البلد ومع جيرانه.

٣٨ - وتوجه البعثة انتباه مجلس الأمن إلى الصلة الجوهرية بين التنفيذ الدقيق لاتفاق ليناس - ماركوسي وإجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥. وقد أبدى الرئيس غباغبو للبعثة رغبته القوية في الحصول على مساعدة دولية من أجل التحضير للانتخابات ومراقبتها، وقال إنه سيعد طلبا خطيا بهذا الشأن. وتوصي البعثة بأن يؤيد مجلس الأمن، في الوقت المناسب، مشاركة دولية في عملية الانتخابات.

٣٩ - وستعين على الشعب والسياسيين وأفراد مختلف القوات المسلحة في كوت ديفوار أن يولوا، تمهيدا لانتخابات عام ٢٠٠٥، اهتماما جديا ليس لمستقبل مؤسسات البلد الديمقراطية فحسب، بل أيضا لمؤسساته الأمنية وجميع جوانب الحكم الرشيد، بما في ذلك الشفافية في وضع الميزانية. وعليهم أيضا أن يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات من أجل إحلال السلام، ومواصلة السير على درب الحوار، وتفادي الأقوال أو الأفعال المهيجة.

٤٠ - وتستحق خطوات كوت ديفوار نحو المصالحة الوطنية دعما كاملا من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تأمل البعثة أن تتلقى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار قريبا كامل احتياجاها من الموظفين، لا سيما في مجالين جوهريين هما العنصران السياسي والمتعلق بحقوق الإنسان. وتنتهي البعثة على ما أبدته القوات المشتركة في عملية ليكون وقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، تحت قيادة ممتازة، من تعاون في مراقبة وقف إطلاق النار والعمل على دعم تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. وتلاحظ مع القلق ما يواجهه قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار من معوقات تمويلية، وتحث الدول الأعضاء القادرة على تقديم موارد إضافية لتلك القوات حتى تتمكن من مواصلة أداء عملها الهام.

ليبيريا

٤١ - ناقشت البعثة الحالة في ليبيريا مع جميع محاورها تقريرا. وتحدث الجنرال عبد السلام أبو بكر، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووسيط الجماعة في أحداث السلام في ليبيريا التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن التقدم المحرز في المفاوضات. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، عُقدت المحادثات لغاية ٤ تموز/يوليه بسبب انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٧ حزيران/يونيه. وأعرب الأمين التنفيذي عن انشغاله إزاء مدى التزام الأطراف بالسلام، ذلك لأن تأخرها في الوفاء بمتطلبات نشر فريق التحقق المشترك يبدو وكأنه مناورة الهدف منها هو كسب وقت للفوز بميزة عسكرية. كما

بدا أن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الممثل في لجنة التفاوض السياسي ليس لها تأثير يُذكر سواء على حكومة ليبيريا أو جماعات الثوار في اللجنة العسكرية. ولم يكن لجهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا أي أهداف مشتركة على ما يبدو فيما عدا إقصاء الرئيس تايلور من الحكم. أما الخسائر البشرية الناجمة عن القتال المتواصل فهي فادحة: بحيث لقي مئات المدنيين مصرعهم وشرد الآلاف واضطرت غالبية وكالات المساعدة الإنسانية إلى وقف عملها.

٤٢ - وأوصى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووسيط الجماعة بأن تحت البعثة الأطراف على العودة إلى المفاوضات، واحترام وقف إطلاق النار، وتيسير نشر فريق التحقق المشترك بسرعة. وذكر أن من الجوهرية تهيئة الظروف المواتية لعودة وكالات المساعدة الإنسانية. وحثا البعثة على الضغط على أي طرف خارجي يقدم المساعدة إلى الجماعات المسلحة لكي يتوقف عن ذلك. وأعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن الأمل في أن يكون بمقدورها تحقيق وقف إطلاق النار عن طريق إنشاء منطقة عازلة من خلال نشر قوة لتحقيق الاستقرار، غير أنها بحاجة إلى مساعدة مالية وتشغيلية من المجتمع الدولي للقيام بذلك. وقد عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا في ٣ تموز/يوليه للنظر في تشكيل تلك القوة. ومن الضروري على وجه الاستعجال نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار، بقيادة دولة من خارج المنطقة، إلى جانب قوة تابعة للجماعة. وأعرب الأمين التنفيذي عن أمله في أن تنظر الولايات المتحدة في الانضمام إلى تلك القوة. وقال وزير خارجية غانا لاحقا إن الجماعة تنظر في تشكيل قوة قوامها ٦٠٠ ٥ فرد، تضم ٦٠٠ ٣ فرد طلبتهم الجماعة من مالي وغانا والسنغال والمغرب وجنوب أفريقيا. ورأى الأمين التنفيذي أنه سيتعين بعد ذلك تشكيل حكومة انتقالية محايدة مؤلفة من تكنولوجيين، تدوم لمدة تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا، وتُسنَد إليها ولاية محددة تتمثل في تهيئة الظروف المواتية لتزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني وإجراء انتخابات.

٤٣ - وتحدث الرئيس أوباسانجو عما أدى إليه إعلان اتهام المحكمة الخاصة لسيراليون الموجه إلى الرئيس تايلور من تعقيد جهود قادة المنطقة دون الإقليمية الرامية إلى إقناعه بالتخلي عن الحكم طوعية. وأشار إلى أن الرئيس تايلور سبق أن أبدى استعدادا للتحني عن السلطة حرصا على السلام في ليبيريا. غير أنه يلح الآن على إلغاء الاتهام الموجه إليه أولا. وإذا لم يوجد مخرج من هذا المأزق فقد يشعر الرئيس تايلور بأن لديه من الدعم السياسي ما يكفي لاستئناف القتال، مع استخدام ما تبقى لديه من موارد عسكرية لا تزال كبيرة. وأكد الرئيس كوفور من جهته ضرورة إيجاد حل يخدم مصلحة الشعب الليبيري، غير أن ذلك لا يعني إسقاط اتهام الرئيس تايلور. إذ لا بد من مسائلة من يرتكبون جرائم في حق

الإنسانية. وأعرب وزير خارجية غانا عن اعتقاده أن الرئيس تايلور سيترك الحكم بسرعة إذا تسنى التوصل إلى ترتيب مرض. وردا على ذلك، قالت البعثة إن مجلس الأمن أذن بإنشاء المحكمة الخاصة وأنه سيؤيد ما تصدره من أحكام. كما لا ينبغي السماح لمرتكي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولل قانون الإنساني الدولي بالإفلات من العقاب. وكذلك، سلمت البعثة بأن الشعب الليبيري يمر بمحنة عصبية وأن سلامته ينبغي أن تكون اعتبارا هاما في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة.

٤٤ - واجتمعت البعثة، في أعقاب مناقشتها مع كبار المسؤولين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسي نيجيريا وغانا، مع أطراف مفاوضات السلام في أكرا، وهي حكومة ليبيريا، وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، والأحزاب السياسية المسجلة، والمجتمع المدني. وأكدت البعثة أنها لن تقوم بمهمة الوساطة أو التدخل في محادثات السلام الليبيرية. بل شددت لجميع الأطراف على ضرورة الاحترام والتنفيذ الكاملين لوقف إطلاق النار؛ وضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتيح تشكيل حكومة انتقالية تقوم بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة؛ واحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك إتاحة جميع السبل لمنظمات المساعدة الإنسانية على الفور لتقديم الغذاء والدواء؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع نهاية لتجنيد الأطفال؛ والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٥ - وحذرت البعثة من محاولات الاستيلاء عنوة على السلطة، التي لن يقبلها المجتمع الدولي. ورغم أن البعثة أوضحت أنها لن تتدخل في مناقشة تفاصيل المفاوضات، فقد لاحظت من خلال اجتماعاتها مع الأطراف أنه لا تزال ثمة اختلافات كبيرة ينبغي تسويتها، لا سيما ما يتعلق بمسألة تحديد هوية الشخص الذي ينبغي تعيينه لقيادة الحكومة الانتقالية. وأشار الوفد الحكومي إلى أن الرئيس تايلور يوافق على التنحي عن الحكم في نهاية ولايته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ودعا الوفد إلى الأخذ بنهج دستوري فيما يخص الترتيبات الانتقالية، بحيث يرأس نائب الرئيس الحكومة الانتقالية الجديدة. ودعا المجلس المشترك بين الأديان ونقابة المحامين في ليبيريا إلى إلغاء الاتهام الصادر عن المحكمة الخاصة لسيراليون ضد الرئيس تايلور، غير أن هذا الموقف لم يلق التأييد من جميع ممثلي المجتمع المدني. بيد أن الأحزاب السياسية كانت متحدة مع المجتمع المدني في توقعها الشديد إلى السلام، وفي توجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي لإنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار وتقديم مساعدة إنسانية عاجلة، وفي رغبتها في التوصل إلى اتفاق شامل وتشكيل حكومة انتقالية تمهيدا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٤٦ - واجتمعت البعثة مع رئيس وزراء ووزير خارجية غينيا في كوناكري. وقد أعربا عن موقف مفاده أن حكومة غينيا تؤيد وقف إطلاق النار في ليبيريا ولا تحاول تنصيب ممثل عن جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على رأس الحكومة الانتقالية. وأعربا عن تأييدهما القوي للاتهام الذي أصدرته المحكمة الخاصة لسيراليون ضد الرئيس تايلور. وحثت البعثة الحكومة على الضغط على جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية لكي تشارك مشاركة بناءة في محادثات السلام. كما اجتمعت البعثة في كوناكري مع سيكو كوني، زعيم الجناح السياسي لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، الذي أوضح الأهداف السياسية للجبهة، بما فيها مطلبها بأن تتولى قيادة أي حكومة انتقالية في ليبيريا. غير أنه أشار إلى أن الجبهة قد توافق على التفاوض بشأن تفاصيل الترتيبات متى اتضح أنه لم يعد للرئيس تايلور أي دور في الحياة السياسية الليبرية.

الملاحظات والتوصيات

٤٧ - توصي البعثة بما يلي:

(أ) أن يثني مجلس الأمن على ما أبداه الجنرال أبو بكر، والفريق التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومة غانا، بصفتها الرئيس الحالي للجماعة، من تفان في مهمة التيسير والوساطة في محادثات السلام الليبرية، ويعرب عن دعمه القوي لعمل تلك الجهات.

(ب) أن يؤكد مجلس الأمن على التنفيذ الدقيق لوقف إطلاق النار من أجل هئية بيئة أمنية مستقرة بما يكفي لتمكين وكالات المساعدة الإنسانية من العودة، وإفساح المجال للتوصل إلى اتفاق سياسي عن طريق التفاوض. وينبغي للمجلس أن يدين المسؤولين عن أي خرق لوقف إطلاق النار.

(ج) أن يوضح مجلس الأمن أنه لن يتغاضى عن أي محاولة للاستيلاء عنوة على السلطة وأنه لن يقبل تعيين المسؤولين عن تلك المحاولات في مناصب سياسية قيادية.

(د) أن يرصد المجتمع الدولي عن كثب تنفيذ وقف إطلاق النار واتفاق شامل.

(هـ) أن ينظر مجلس الأمن على وجه الاستعجال في الإذن بتشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار على أساس الخطط الحالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع مراعاة النداء الذي وجهته الجماعة إلى بلدان من خارج المنطقة لكي تسهم بقوات وبغير ذلك من أشكال الدعم. ومع أن اتخاذ أي قرار بشأن هذه القوة سيكون حتما مرتبطا

ياحراز تقدم في المفاوضات السياسية ينبغي مع ذلك الإسراع بوضع خطط لنشر القوة، بالنظر إلى أن التأخير قد يؤدي إلى انهيار وقف إطلاق النار مجدداً.

(و) أن تنظر البلدان القادرة في تقديم دعم مالي أو تشغيلي على وجه السرعة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى الدول الأعضاء فيها تيسيراً لقيام تلك الدول بنشر قوة تحقيق الاستقرار.

(ز) أن يؤكد مجلس الأمن لجميع الأطراف أن من الضروري احترام القانون الإنساني الدولي وضمان حقوق الإنسان للجميع، لا سيما للنساء والأطفال وأن يؤكد على وجوب وقف تجنيد الأطفال؛ وعلى أن إجراءات ستتخذ ضد من ينتهكون هذه المبادئ.

(ح) أن يستجيب المانحون على وجه الاستعجال للاحتياجات الإنسانية الخطيرة والعاجلة للشعب الليبي.

(ط) من المحتمل أن تحتاج ليبيا إلى زيادة مستوى اهتمام الأمم المتحدة بها وزيادة دورها فيها على المدين القصير والمتوسط. وينبغي للأمين العام أن ينظر في تعيين مسؤول كبير مناسب في ليبيا في الوقت الملائم، مع تزويده بالموارد المناسبة. وينبغي أن تؤدي عملية للأمم المتحدة في ليبيا إلى وجود تنسيق وثيق بين برامج حفظ السلام وبناء السلام والبرامج الإنمائية والإنسانية، ربما عن طريق تعيين نائب لممثل خاص للأمين العام يعمل أيضاً كمنسق مقيم للأمم المتحدة، مثلما حدث بنجاح كبير في سيراليون.

سيراليون

٤٨ - قضت البعثة يوماً في سيراليون ولاحظت مع الارتياح التقدم المحرز في توطيد دعائم إعادة تأهيل البلد في السنتين الماضيتين. إلا أن أعضاء البعثة أدركوا تماماً، مع ذلك، الشوط الذي لا يزال يتعين على سيراليون أن تقطعه لكي تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي.

٤٩ - وقد أبلغ الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولومي أدينجي، البعثة في فريتاون في ٣ تموز/يوليه بأن الحالة في سيراليون ما زالت تتحسن باطراد. إلا أن الصراع الدائر في ليبيا سيظل يعرض استقرار سيراليون للخطر دائماً إلى أن تتحقق تسوية له. وقد عاد أكثر من ٨٠.٠٠٠ لاجئ، وعبر الحدود إلى داخل سيراليون مئات من الفارين من كل من القوات المسلحة لليبيا وجبهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وكان الافتقار إلى الموارد عائقاً بالنسبة لقدرة حكومة سيراليون على استيعاب هذا التدفق.

٥٠ - ووصف القائم بأعمال قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التقدم المحرز فيما يتعلق بإنهاء وجود القوة تدريجيا. ومن مجموع أفراد القوة الأصليين البالغ ١٧ ٥٠٠ فرد يبقى الآن ١٣ ٠٠٠ فرد. وكرر التوصية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/663) بأن يقر المجلس خيار "تعديل الحالة الراهنة" فيما يتعلق بإنهاء البعثة تدريجيا، على أن يكون تاريخ الإنجاز المستهدف لذلك هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ولكنه ذكر أيضا أن ذلك يستلزم رصدًا دقيقًا لإتاحة التأقلم حسب الظروف.

٥١ - وهنأت البعثة الرئيس أحمد تيجان كبا على التقدم المحرز. وشدد الرئيس وعدة من المتحاورين مع البعثة على مساهمة وجود البعثة، لا في تحقيق الأمن في سيراليون فحسب بل أيضا في التمكين من بذل جهود أوسع لبناء السلام، وذلك بفضل إدماج القضايا الإنمائية والإنسانية إدماجا ممتازا في بنية البعثة وفي أعمالها. إلا أنهم كانوا يخشون أن يعرّض التسرع الشديد في انسحاب البعثة أمن البلد والاستثمار الكبير من جانب المجتمع الدولي للخطر. وذكر بعض المحاورين أيضا أن البعثة ينبغي ألا تنسحب تماما، وأن قوة متبقية ينبغي أن تظل في سيراليون.

٥٢ - وذكر الممثل الخاص للأمين العام أنه يجري إحراز تقدم نحو تحقيق المعيار المرجعي الخاص بتحسين قدرة القوات المسلحة والشرطة في سيراليون على تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والخارجي بعد رحيل البعثة. وواصل الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بإعادة هيكلة جيش سيراليون، بينما كانت وحدة الشرطة المدنية التابعة للبعثة، التي تضم الآن ١٢٥ فردا، تساعد فيما يتعلق بتدريب الجنود الجدد في شرطة سيراليون، كما كانت ترصد الضباط الموجودين. وطرحت البعثة أسئلة مفصلة في هذا المجال؛ وكان الانطباع الذي تولّد لديها هو أنه مازال يلزم القيام بقدر كبير من العمل.

٥٣ - وأعرب العديد من المتحاورين مع البعثة عن قلقهم بشأن مدى سيطرة الحكومة على مناطق تعدين الماس، وهي شرط مسبق لاستقرار البلد. فمع أن موظفي الخدمة المدنية قد عادوا الآن إلى تلك المناطق، فإن عمليات التعدين بدون ترخيص استمرت على نطاق كبير، وبخاصة من جانب الشباب. ويفتقر مراقبو التعدين الحكوميون إلى ما يلزم من قدرة وموارد لإنفاذ نظام الترخيص الرسمي. وقد كان لذلك أثر اقتصادي فضلا عن أنه ينطوي على خطورة أمنية: فالماس الذي يمر عبر النظام الرسمي لإصدار الشهادات غالبا ما يُقدر تقديرا بخسًا على نحو خطير، بينما لا يمر عبر النظام الرسمي سوى نسبة ضئيلة من جميع الماس الذي يُصدّر، وتفرض الحكومة على ذلك الماس ضريبة لا تتجاوز ٣,٥%. واعترفت البعثة بالتحدي

الكبير الذي تواجهه الحكومة فيما يتعلق بضمان مرور جميع الماس عبر النظام الرسمي، ولكنها شددت على الأولوية التي ينبغي أن توليها الحكومة لمواجهة هذا التحدي، وبخاصة الآن بعد انتهاء الحظر المفروض من مجلس الأمن على تصدير ماس سيراليون غير الموثق بشهادات. ورأى الرئيس كبا أن هناك قدرا جيدا من التقدم يتحقق، ولكنه أقر بالحاجة إلى القيام بالمزيد في هذا الصدد. وكانت الحكومة حريصة بوجه خاص على إشراك مستثمر داخلي موثوق في هذا القطاع.

٥٤ - وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن زهاء ثلاثة أرباع المحاررين القدامى البالغ عددهم ٥٧ ٠٠٠ قد التحقوا ببرنامج إعادة الإدماج وأُتيحت لهم فرص تدريبية، وأن البرنامج ينبغي أن يكتمل بنهاية العام. وأكد الرئيس كبا أن قوة الدفاع المدني قد تم حلها ولن يُسمح بأن تُعيد إنشاء نفسها. وطلب ممثلو المجتمع المدني إيلاء اعتبار خاص للنساء، ومن بينهن اللاجئات اللائي يفتقرن إلى موارد أو إلى فرص العمل، لإدراجهن ضمن برامج إعادة بناء السلام وتحقيق المصالحة بعد انتهاء الصراع - وبخاصة أولئك اللائي كن قد جُندن عنوة كمقاتلات ورفضتهن أسرهن بعد ذلك.

٥٥ - وردا على سؤال بشأن اللاجئين، ذكر الرئيس كبا أنه يعتقد أن معظم اللاجئين الموجودين في غينيا قد عادوا بالفعل. إلا أنه لم يكن واثقا من أن اللاجئين الباقين في غامبيا وكوت ديفوار وليبيريا سيقدمون بالضرورة مساهمة إيجابية في المرحلة الراهنة من تنمية سيراليون، وإن كان قد أكد أن سيراليون على استعداد لاستقبالهم.

٥٦ - واستمعت البعثة إلى رأي مفاده أن من المهم لمستقبل سيراليون تهيئة مناخ من الشمول السياسي تناح فيه لجميع الفئات أن تشارك. وستكون الانتخابات المحلية التي ستجري في عام ٢٠٠٤ اختبارا هاما في هذا الصدد؛ وينبغي تشجيع الفئات المجتمعية على المشاركة فيها. وقد أقر الرئيس كبا بذلك، وإن كان قد أعرب عن أمله في أن تكون المؤهلات المحلية للمرشحين عاملا حاسما في الانتخابات أهم من الانتماءات إلى الأحزاب السياسية الوطنية. وذكر محاورون عديدون أن استمرار تحقيق لامركزية السلطة في البلد يمثل اتجاها إيجابيا آخر.

٥٧ - وزارت البعثة المحكمة الخاصة لسيراليون وأكدت من جديد تأييدها الشديد للمحكمة ولبدء عدم الإفلات من العقاب. وهنأت البعثة مسجّل المحكمة ورئيس هيئة الادعاء فيها على ما تحقّق في العام الماضي من تقدم باهر فيما يتعلق بإنشاء المحكمة من لا شيء، بحيث أصدرت ١٢ لائحة اتهام وأُلقي القبض على ٩ من المتهمين. وقد قُتل أحدهم في ليبيريا، وهو سام بوكاري القائد السابق للجهة المتحدة الثورية؛ وتُجري المحكمة

عمليات فحوص طب شرعي على رُفاته. كما تتابع المحكمة الأنباء التي أفادت بأن متهما آخر، هو جوني بول كوروما، القائد السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة، قد قُتل أيضا في ليبيريا.

٥٨ - وقد التمس مسجل المحكمة الحصول على مزيد من التمويل؛ وتمضي عمليات المحكمة في مواعيدها، وفي حدود الميزانية المقررة لها، ولكن توجد فجوة في التمويل قدرها ٢٥ مليون دولار، وستنفد أموال المحكمة بحلول نهاية السنة إذا لم تُعلن تعهدات جديدة بتقديم أموال لها. وقد أوضح المدعي العام أسباب توقيت إعلانه اتهام الرئيس تاييلور وطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في أن يتصرف بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإرغام جميع الدول الأعضاء على التعاون مع المحكمة، بحيث لا يتعين على المحكمة أن تعتمد فحسب على إبرام اتفاقات ثنائية لضمان تسليم المتهمين.

٥٩ - وأشار الرئيس كبا إلى أن اتهام الرئيس تاييلور قد قوبل بالترحيب على نطاق واسع في سيراليون وأنه إذا أفلت من اختصاص المحكمة فإن ذلك قد يثير رد فعل عنيفا في سيراليون. وشدد ممثلو المجتمع المدني أيضا على أهمية تقديم الرئيس تاييلور للمحاكمة. وقُدمت إحاطة أيضا إلى البعثة من أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة الذين قدمت لهم البعثة التهنئة لما يتحقق من تقدم في الأعمال الهامة التي تقوم بها اللجنة.

٦٠ - وأعربت البعثة عن شكرها للممثل الخاص للأمين العام لتفانيه وخدمته في سيراليون وهنأته على ترشيحه مؤخرا وزيرا للخارجية نيجيريا.

التوصيات

٦١ - توصي البعثة بما يلي:

(أ) أن تكشف حكومة سيراليون جهودها لتنمية قدرة القوات المسلحة والشرطة في سيراليون على كفالة الأمن عند رحيل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وينبغي أن يدعم المانحون هذه الجهود دعما سخيا، حيث إن المساعدة ستكون أقل تكلفة من استمرار البعثة.

(ب) أن يعترف مجلس الأمن بالصلة بين إحلال السلام في ليبيريا وتوطيد الاستقرار في سيراليون وفي منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية، وأن يأخذ ذلك في الحسبان عندما يبت في أفضل خيار لإنهاء البعثة تدريجيا.

(ج) أن تُجري منظومة الأمم المتحدة تقييما دقيقا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي نجح في سيراليون لكي تضمن أن تراعي البرامج المماثلة

في البلدان الأخرى، وبخاصة في ليبيريا في الوقت المناسب، الدروس المستفادة منه مراعاة كاملة.

(د) أن يدرس مجلس الأمن الدروس التي يجب استخلاصها من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام وجهودها الإنسانية والإنمائية لكي تتسنى إدارة التحول من حفظ السلام إلى التنمية الأطول أجلا إدارة أكثر فعالية في العمليات الأخرى للأمم المتحدة.

(هـ) أن ينظر مجلس الأمن وغيره من مكونات منظومة الأمم المتحدة نظرا دقيقا في الأدوار المختلفة التي تلعبها المرأة في الصراعات وفي إحلال السلام وبناء السلام في وقت لاحق؛ وينبغي أن يدعم المانحون الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لتمكين جهود السلام التي تبذلها المرأة ولمساعدة من كانوا ضحايا الصراعات، ومن بينهم اللاجئون.

(و) أن تكرر حكومة سيراليون جهدا خاصا لتوطيد سيطرتها على مناطق تعدين الماس عن طريق ضمان انتشار الشرطة وموظفي الخدمة المدنية الآخرين انتشارا كاملا في تلك المناطق؛ وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ نظام إصدار الشهادات والترخيص إنفاذا كاملا لتمكين سيراليون من أن تشارك مشاركة كاملة في عملية كيمبرلي.

(ز) أن يستجيب المانحون بسرعة وسخاء لاحتياجات التمويل العاجلة للمحكمة الخاصة لسيراليون، ولجنة الحقيقة والمصالحة. وينبغي أن تقدم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كامل تعاونها ودعمها للمحكمة.

(ح) أن تسمح الانتخابات المحلية التي ستجرى في سيراليون في سنة ٢٠٠٤ بأقصى قدر ممكن من تمثيل المجتمعات المحلية، سعيا إلى تعزيز مبادئ الشمول ومعايير الحكم الرفيعة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن ترصد، بالتعاون مع حكومة سيراليون، إجراء الانتخابات رصدًا دقيقًا.

منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية

الملاحظات والتوصيات

٦٢ - إن أسباب انعدام الاستقرار في غرب أفريقيا كثيرة، من بينها الفقر المدقع، وسوء معايير الحكم والقيادة غير المسؤولة في بلدان معينة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وتدفقات الأسلحة الصغيرة والمرتزقة عبر الحدود. ومع ذلك فقد تمثل عامل رئيسي إضافي في استمرار ميل حكومات معينة، وبخاصة حكومة ليبيريا، إلى زيادة التوترات الموجودة

بالفعل في بلد أو آخر من جيرانها عن طريق التدخل في النزاعات المحلية واستخدام الوكلاء لتقويض الحكومات. وتعتقد البعثة أن مجلس الأمن ينبغي، حسب ما اتفق عليه في القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)، أن ينظر في سبل تعزيز الامتثال الإقليمي عن طريق متابعة مطلبه بأن يتوقف هذا التدخل، وبخاصة تزويد الجماعات المسلحة في البلدان المجاورة بالأسلحة.

٦٣ - وتعتقد البعثة أن المجتمع الدولي ينبغي أن يُصعد دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتكتسب تلك الجماعة حرية وقوة تشغيلية، لا في جهودها الرامية إلى تسوية الأزمات الفردية في غرب أفريقيا فحسب، بل أيضا في جهودها الأوسع نطاقا الرامية إلى تشجيع تحسين الحكم، والاندماج الاقتصادي دون الإقليمي، والتقيّد بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي، وتنفيذ اتفاقات السلام في المنطقة دون الإقليمية ككل. وقد آن الأوان للتعبير تعبيرا ملموسا عن النداءات المتكررة التي وُجّهت في السنوات الأخيرة من أجل زيادة الدعم الدولي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتوصي البعثة بأن يجري الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد أحمدو ولد عبد الله، دراسة شاملة، بالاشتراك مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء المعنية، بشأن السبل التي يستطيع بها المجتمع الدولي زيادة تعاونه مع تلك الجماعة، والمساعدة في تعزيز قدرتها.

٦٤ - وينبغي أن تطرح الدراسة مقترحات عملية لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على معالجة المشاكل دون الإقليمية المتكررة من قبيل تدفقات الأسلحة الصغيرة والمرترقة واستخدام الجنود الأطفال، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة من قبيل الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، وآلية الجماعة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن الإقليمي، وقوات الجماعة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت ذاته، تعتقد البعثة أن مجلس الأمن سيستفيد فيما لو جرت عمليات تبادل للرأي أكثر انتظاما بينه وبين الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتدعو الأخير إلى اطلاع المجلس على تقارير المنظمة، حسب الاقتضاء.

٦٥ - وأعرب للبعثة عن مخاوف من أن عيبا رئيسيا بالنسبة للبلدان التي يُحتمل أن تسهم بقوات في عملية حفظ السلام التي تتولى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادتها يتمثل في عدم السداد التلقائي لتكاليف نشر تلك القوات، وذلك على الاختلاف من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي مثال من هذا القبيل، أشار وزير خارجية غانا إلى أن غانا لم تتلق حتى الآن سوى مساهمة واحدة قدرها ٣ ملايين دولار في حين أن تكلفة نشر قواتها

لدى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار تبلغ ١٧ مليون دولار. وقد أوضح قائد قوة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وجود استياء بين الجنود بشأن انخفاض مستوى بدل الإقامة اليومي الذي يحصلون عليه بالمقارنة بما يحصل عليه أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي ضوء الدور الأساسي والاستباقي الذي لعبته قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عدد من بلدان غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة، توصي البعثة بأن يعطي المجتمع الدولي أولوية لتوفير أموال ومعدات كافية وفي الوقت المناسب لمختلف قوات حفظ السلام التي تقوم الجماعة بتشكيلها.

٦٦ - وتشاطر البعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتقادها، المغرب عنه في دورة غير عادية لهيئة رؤساء الدول والحكومات عقدت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، بأن "اتباع نهج إقليمي متضافر هو وحده الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية". وقد أسندت إلى المكتب الجديد للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، الكائن في داكار، ولاية على نطاق المنطقة ككل ومتعددة التخصصات أيضا، وإن كان لم يزود بعد تزويدا كاملا بالموظفين اللازمين له. وتعتقد البعثة أن هذا المكتب ينبغي تعزيزه بواسطة موارد من داخل الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء لكي يقوم ببعض المهام الإضافية المقترحة في هذا التقرير. وتهيب البعثة بالفروع الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم أقصى تعاونها للمكتب وأن توفر له أقصى تبادل ممكن للمعلومات وغير ذلك من أشكال الدعم. وتوصي البعثة، عملا على زيادة تحسين التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بأن يتواجد موظف اتصال من مكتب الممثل الخاص للأمين العام في مقر الجماعة بصفة مشتركة، إذا كان ذلك مقبولا للجماعة. وهذا من شأنه أن يتسق مع توصيات بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٧ - واقترح بعض محوري البعثة تقديم مساعدة إضافية لتعزيز قدرة أمانة الاتحاد نهر مانو. وتوصي البعثة بأن ينظر المانحون في مقترحات التمويل المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الأمانة ومن أجل المبادرات الاقتصادية فيما بين بلدان الاتحاد نهر مانو كسبيل لبناء التعاون دون الإقليمي.

٦٨ - ولاحظت البعثة أن مسألة إصلاح القطاع الأمني في كل بلد من البلدان التي كانت مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة هي مسألة ذات أهمية فائقة. وينبغي للبلدان والمؤسسات المانحة أن تولي اهتماما لهذه المشكلة أكبر بمراحل

مما أولاه كثيرون من اهتمام لهذه المشكلة حتى الآن - وذلك عن طريق تقديم مساعدة الخبراء، والتدريب، والتمويل. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بمساعدة ملائمة من الدول الأعضاء، وبما اكتسبته الآن من خبرة، أن تكون مستعدة لتوفير العناصر الأساسية لإصلاح القطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية. وقد يشمل ذلك إمكانية إنشاء برنامج إقليمي لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٩ - ومما شجع البعثة أنها لاحظت الموقف الحاسم الذي تتخذه دول المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن عدم الاعتراف بأي جماعة تستولي على السلطة بالقوة، وكذلك إصرارها على احترام الشرعية الدستورية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وينبغي أن تدرك أي جماعة تفكر في استخدام وسائل غير دستورية للإطاحة بحكومة أن عهد التسامح إزاء الانقلابات العسكرية قد ولى. وفي الوقت ذاته، تشدد البعثة على أن استعمال القوة والانقلابات ليسا السبيل غير الدستوري الوحيد للاستيلاء على السلطة أو للتشيث بها. وينبغي أن توضح دول المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي أن الحكم الرشيد والاستقرار والتنمية هي أمور يجب أن تنال الأولوية العليا من جميع الحكومات.

٧٠ - وتتوافر الأسلحة بسهولة شديدة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بدون ضوابط فعالة. وتوصي البعثة بأن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير الضرورية لاستئصال مبيعات الأسلحة إلى البلدان التي يسري عليها حظر فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة إليها. وينبغي لأفرقة الخبراء التي تقدم تقاريرها إلى لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أن ترصد الجهود الوطنية، بما في ذلك في بلدان خارج نطاق المنطقة دون الإقليمية، للتحري عن انتهاكي الجزاءات ومقاضاتهم. وتوصي البعثة بأن تقترح الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدابير محددة لتعزيز الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، على النحو المقترح في قرار المجلس ١٤٦٧ (٢٠٠٣)، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات للتحقق ولتبادل المعلومات. كما أن وقف أنشطة المرتزقة مجال آخر يلزم فيه اتخاذ تدابير دولية متضافرة.

٧١ - وقد اجتمع أفراد البعثة، قبل مغادرتهم، بممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإدارات المعنية في الأمانة العامة وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات غير الأفريقية، وتلقوا إحاطات من هؤلاء الممثلين. وكان الهدف من الاجتماعات هو الاستماع إلى طائفة واسعة من الآراء بشأن الوضع في المنطقة دون الإقليمية. وفصّلت الإحاطات الوضع الإنساني المتردي في قطاع كبير من المنطقة دون الإقليمية؛ والتأثير المروع للصراعات على المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال والأسر؛ وممارسة تجنيد الأطفال

كمحاربين الواسعة الانتشار؛ والقيود الخطيرة على إمكانية وصول وكالات المساعدة الإنسانية؛ وإلحاحية ضمان وصول الإمدادات الغذائية والمائية والطبية إلى اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وبخاصة في ليبيريا وغيرها من مناطق الصراع.

٧٢ - وحوادث الاختطاف والاعتصاب والنهب والتشويه والقتل وإعاقة وصول الإمدادات الإنسانية وتجنيد الأطفال واستهداف المدنيين هي كلها حوادث شائعة إلى حد كبير في غرب أفريقيا. وخلال زيارة البعثة لقي مئات من الأشخاص مصرعهم في مونروفيا بنيران مدافع الهاون العشوائية وفي القتال في مناطق أخرى من ليبيريا، بينما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق من كوت ديفوار. وقد أوضحت البعثة لجميع محاورها أن مبدأ عدم الإفلات من العقاب يجب التمسك به، وأن مجلس الأمن سينظر في فرض تدابير جدية ضد الحكومات والجماعات التي ترتكب باستمرار انتهاكات لحقوق الإنسان أو تنتهك القانون الإنساني الدولي. وأعربت أيضا للأطراف المتحاربة في ليبيريا عن بالغ قلقها بشأن التقارير التي أفادت بحدوث قصف عشوائي في مونروفيا أدى إلى وفاة مئات من المدنيين.

٧٣ - ومن دواعي الأسف أن تجنيد الأطفال ما زال مستمرا في صراعات غرب أفريقيا. وقد حث مجلس الأمن، في قراره ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، الأطراف المعروفة عنها أنها تقوم بتجنيد الأطفال أو تستخدمهم في القتال انتهاكا للقانون الإنساني الدولي على أن تكف عن هذه الممارسة فورا. وتحت البعثة أطراف الصراعات على اعتقال ومقاضاة أي شخص يكون مسؤولا عن تجنيد الأطفال.

٧٤ - وأكدت البعثة لمحاورها ضرورة حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، من تأثيرات الصراعات المسلحة. وهي تطلب إلى ممثلي الأمين العام في المنطقة دون الإقليمية بذل جهد خاص لرصد حماية الأطفال، وكذلك حماية النساء من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. وتشجع اللجنة أيضا ممثلي الأمين العام على مواصلة إدراج هذه المسألة ضمن تقاريرهم التي يقدمونها إلى مجلس الأمن. وتمثل إساءة معاملة النساء وتجنيد الفتيات والنساء عنوة جريمتين ينبغي اعتبارهما في مرتبة الانتهاكات الجسيمة الأخرى لقانون حقوق الإنسان.

٧٥ - وعلاوة على ذلك لاحظت البعثة النقص الشديد في التمويل المتاح لعمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل توفير المساعدة والحماية للاجئين وأيضا من أجل البرامج المخصصة للأشخاص المشردين داخليا في المنطقة دون الإقليمية، وتهيب البعثة بالمخين أن يقدموا تبرعات إضافية. وتحت البعثة جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية على

ضمان وصول وكالات المساعدة الإنسانية وصولاً كاملاً، بما في ذلك عبر الحدود عند الاقتضاء.

٧٦ - وقد سمعت البعثة في كل بلد زارته عن مشكلة البطالة، وبخاصة بين الشباب، وكيف أنها تمثل مصدراً دائماً لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا. وتعتقد البعثة الأمل على أن يضطلع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بمجهود تعاوني رئيسي مع عمليات بناء السلام وحفظ السلام، وكذلك مع بقية منظومة الأمم المتحدة وشركائها في المنطقة دون الإقليمية، لاستنباط نهج إقليمي عملي ومتضافر فيما يتعلق بهذه المشكلة الملحة.

٧٧ - وينبغي زيادة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عملاً على وجود استجابة منسقة وفعالة من الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي للحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة بشأن قضايا السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٧٨ - وتثني البعثة على أعمال ممثلي الأمين العام الذين التقت بهم في غرب أفريقيا وتشكرهم على جهودهم في تنظيم البرامج للبعثة وفي الإسهام في تلك البرامج، وهم: ألبرت تيفودري الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار؛ وديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام لغينيا - بيساو؛ وأبو موسى، ممثل الأمين العام لليبيريا؛ وأولوييمي أدنجي، الممثل الخاص للأمين العام لسيراليون؛ وأحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وتثق البعثة في أن مجلس الأمن سيواصل تقديم دعمه الكامل لكل منهم في جهودهم الرامية إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والمصالحة في غرب أفريقيا.

٧٩ - وتعرب البعثة عن امتنانها للمنسقين المقيمين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الذين قدموا الكثير من أجل كفاءة نجاح البعثة. وأخيراً، يقر جميع أعضاء البعثة، مع الإعجاب، بالدعم الذي قدمه موظفو الأمانة، ومن بينهم الفريق الأمني الذي كان يقظاً باستمرار والمترجمون الشفويون الذين اتسموا بالكفاءة دائماً طيلة برنامج البعثة.

المرفق

ألف - اختصاصات بعثة مجلس الأمن وتكوينها

الاختصاصات

على الصعيد الإقليمي

- إظهار اهتمام مجلس الأمن المتواصل بالمنطقة دون الإقليمية
- تشجيع المزيد من التعاون بين بلدان المنطقة دون الإقليمية (على سبيل المثال اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)؛ وتقييم متابعة مؤتمر قمة الرباط؛ وتحديد أي عقبات تواجه تحسين التعاون
- استعراض الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
- دراسة الصلة بين الصراعات القائمة في ليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون وأثرها على البلدان المجاورة (ويشمل ذلك المرتزقة، والاتجار بالأسلحة، واللاجئين)
- تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي حددها المجلس والمتعلقة بحماية المدنيين والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة
- تأكيد ضرورة احترام جميع البلدان لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

سيراليون

- تقييم مدى النجاح الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تحقيق الأمن في سيراليون وأثره على حماية المدنيين
- تقييم التقدم المحرز في الإنهاء التدريجي للبعثة وقدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة على توفير الأمن أثناء انسحابها
- تقييم التحول من حفظ السلام إلى التنمية الأطول أجلا
- بحث الكيفية التي تعالج بها المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة مسألتين العدالة والمصالحة

ليبيريا

- حث حكومة ليبيريا، وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وأي جماعات مسلحة متمردة أخرى، على إجراء مفاوضات لوقف إطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن
- دعوة حكومة ليبيريا إلى تعزيز تعاونها مع البلدان المجاورة
- تقييم مدى استجابة الحكومة لمقترحات المجلس المتعلقة بحل الأزمة، ويشمل ذلك إجراء تقييم لفرص إجراء انتخابات حرة ونزيهة
- تقييم مدى تأثير وفعالية مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، وكيفية عمله مع الأجزاء التنفيذية التابعة للفريق القطري للأمم المتحدة، وما تتوقعه حكومة ليبيريا من ولايته الجديدة

كوت ديفوار

- حث جميع الأطراف على أن تحترم أحكام وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً
- حث الحكومة وجميع الأطراف على تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي تنفيذاً تاماً
- مناقشة التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع الممثل الخاص للأمين العام، ألبرت تيفودري
- تأكيد ضرورة احترام جميع الأطراف لحقوق الإنسان
- النظر في كيفية معالجة مشكلة انعدام الأمن في غرب كوت ديفوار

غينيا - بيساو

- حث الحكومة والرئيس كومبا يالا على كفالة إجراء الانتخابات القادمة بطريقة تتسم بالشفافية والتزاهة والمصادقية، وقيامهما باتخاذ الخطوات الضرورية واللازمة منهما لبناء الثقة
- حث الحكومة على تأييد نهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

التكوين

تقرر في أعقاب مشاورات جرت بين أعضاء مجلس الأمن أن يكون تكوين البعثة كما يلي:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (السفير جيريمي غرينستوك،
رئيسا للبعثة)

المكسيك (السفير أدولفو أغيلار زينسر، رئيس البعثة في غينيا - بيساو ورئيس
للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمعنية بسيراليون)

أنغولا (السفير اسماعيل أبراو غاسبر مارتيز)

بلغاريا (السفير ستيفان تافروف)

الكاميرون (السفير مارتين شونغونغ أيافور)

شيلي (السفير كريستيان ماكيرا)

الصين (المستشار جيانغ جيانغ)

فرنسا (السفير ميشيل دوكلو)

ألمانيا (المستشارة مونیکا إفيرسن)

غينيا (المستشار الأول الشيخ أحمد تيديان كامارا)

باكستان (السكرتير الأول عاصم افتخار أحمد)

الاتحاد الروسي (السفير ألكسندر ف. كونوزين)

إسبانيا (السكرتيرة الأولى أنا خيمينيز)

الجمهورية العربية السورية (السكرتير الأول غسان عبيد)

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير ريتشارد س. ويليامسون)

باء - اختصاصات وتكوين بعثة الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاختصاصات

- العمل على إقامة حوار مع سلطات غينيا - بيساو
- مناشدة الحكومة أن تتخذ تدابير للإعداد للانتخابات المقبلة
- العمل على إيجاد تفاهم أفضل بين السلطات والماخين
- معالجة الوضع الإنساني في البلد

التكوين

جنوب أفريقيا (السفير دوميساني شادراك كومالو، رئيس الفريق الاستشاري

المخصص المعني بغيينيا - بيساو)

البرازيل (السفير رونالدو موتا ساردنبرغ)

هولندا (الوزير أرجان بول هامبرغر)

البرتغال (السفير غونكالو أيريس دي سانتا كلارا غوميز)
